



مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يلتزم البنك الأردني الكويتي بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير لمكافحة غسل الأموال بفعالية، حيث قام بنك الأردن الكويتي بتأسيس "برنامج مكافحة غسل الأموال" لهذا الغرض. ويتمثل هدف البرنامج بالتأكد من تخفيف مخاطر غسل الأموال المحددة من البنك الأردني الكويتي وحماية البنك من استخدامه لتمويل عمليات غير مشروعة تتمثلها (متحصلات الفساد، الاحتيال، الاموال الناتجة عن غسل الاموال تمويل الارهاب) ويتحقق ذلك من خلال وضع سياسات واجراءات عمل تتطابق مع المعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والجهات الرقابية، ويتم ذلك من خلال تطبيق الضوابط المناسبة لحماية بنك الاردني الكويتي وموظفيه والمساهمين والعملاء من جرائم غسل الأموال. يقدم برنامج مكافحة غسل الأموال مؤشرات لجميع موظفي البنك الأردني الكويتي للحالات التي تتطلب منهم الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه بناءً على سياسة الإبلاغ المعتمدة بالبنك الاردني الكويتي.

يستند برنامج مكافحة غسل الأموال على القوانين والتعليمات الصادرة من الجهات الرقابية الأردنية والدولية، ويتضمن برنامج مكافحة غسل الأموال على سبيل المثال لا الحصر:

- تعيين مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) (Money Laundering Representative Officer) بما ينسجم مع القوانين والتعليمات الأردنية.
- برنامج العناية الواجبة للعميل (CDD) (Customer Due Diligence)، والذي يتضمن مبادئ واجراءات التعرف على هوية العميل والتحقق منه بموجب نموذج اعرف عميلك (KYC) (Know Your Customer)، والتأكد من الهوية الحقيقية لكل عميل وتقييم مخاطره والمخاطر المحتملة التي يمثلها العملاء.
- برنامج تقييم المخاطر بناءً على سياسة النهج القائم على المخاطر (RBA) (Risk Based Approach)، من خلال تقييم مخاطر العملاء بناءً على (الجنسية، القطاع الاقتصادي/المهنة، حجم النشاط المتوقع، المنتجات والخدمات، طرق تلقي الخدمة).
- إجراء العناية الواجبة المتقدمة (EDD) (Enhanced Due Diligence) على العملاء الذين تم تقييمهم على أنهم أكثر عرضة لمخاطر غسل الأموال مثل الأشخاص ذوو النفوذ السياسي (PEP) (Politically exposed Person)، وأقاربهم المقربين بالاضافة للدول ذات المخاطر العالية.
- وضع اجراءات وخطة عمل لمراقبة نشاط العملاء بغرض تحديد النشاط المشبوه.
- التحقيق والإبلاغ عن النشاط المشبوه لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.
- تدريب كافة الموظفين على برنامج مكافحة غسل الأموال وبشكل دوري.
- رصد سلوك العميل لكشف العمليات أو الأنشطة التي يمكن أن تكون مؤشراً على غسل الأموال.
- حظر المنتجات والخدمات وأنواع العملاء التالية: الحسابات المجهولة، الحسابات الرقمية أو البنوك الوهمية (أي البنوك التي ليس لها وجود مادي).